أعلنت عن إحالة ملف حادث «المنطاد» إلى النيابة

بوشهري: تعليق كلي لرخصة «الخطوط الوطنية» 3 أشهر

أعلنت وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات الكويتية الدكتورة جنان بوشهري أمس عن صدور قرار الإدارة العامة للطيران المدني بتعليق رخصة المشغل الجوي لشركة خطوط طيران الوطنية لمدة ثلاثة أشهر تعليقا «كليا» كاشفة في سياق آخر إحالة ملف حادث المنطاد التابع لوزارة الدفاع إلى النيابة العامة.

وقالت الوزيرة بوشهري في تصريح لـ«كونا» إن قرار «الطيران المدني» بتعليق كلي لرخصة «الخطوط الوطنية» لمدة ثلاثة شهور يعتبر نافذا من 6 سبتمبر 2018 وذلك بعد انتهاء مدة الإنذار النهائي الذي وجه للشركة بتاريخ 25 أغسطس 2018.

وأضافت «أن «الخطوط الوطنية» لم تحرز أي تقدم ملموس نحو تحسين خدماتها الجوية وإدخال اصلاحات فورية لعملياتها التشغيلية مما كان له أثرا سلبيا على حركة الطيران محليا وسمعة الكويت خارجيا والإضرار بمصالح المسافرين».

وأكدت حرص «الطيران المدني» على اتباع الإجراءات القانونية السليمة تجاه «الخطوط الوطنية» والتدرج في توجيه التنبيهات على أدائها وإعطاء ادارتها أكثر من فرصة على أمل التعاون لما فيه مصلحة النقل الجوي في الدولة وحفظ حقوق المسافرين.

وأشارت الى أن ادارة الطيران المدني سعت جاهدة للوقوف بجانب «الخطوط الوطنية» خلال أزمتها الا أن النتائج لم تكن مرضية ولا تحقق اشتراطات استمرار رخصة المشغل الجوي مما استوجب معه تعليقها.

وأوضحت أن «الطيران المدني» حملت «الخطوط الوطنية» كل التكاليف التي ترتبت على عودة المسافرين عبر الخطوط الجوية الكويتية أو أي خطوط طيران أخرى بالإضافة الى تكاليف اقامتهم الى حين ترتيب عودتهم للبلاد مؤكدة أن الحقوق القانونية والمالية محفوظة سواء للدولة أو المسافرين.

ولفتت الوزيرة بوشهري الى أن «الطيران المدني» ستبحث مع «الخطوط الكويتية» رغبتها في الحصول على محطات الشبكة التشغيلية التي كانت مخصصة للخطوط الوطنية مبينة أن الادارة تسعى للحفاظ على تلك المحطات واستمرارية تشغيل الرحلات من الكويت وإليها.

وأعربت عن شكرها وتقديرها للجهود الاستثنائية التي قامت بها وزارة الخارجية والسفارات والقنصليات الكويتية لخدمة المسافرين وترتيب حجوزاتهم واقامتهم مشيدة في الوقت ذاته بتعاون «الخطوط الكويتية» وتحملها مسؤولياتها الوطنية تجاه المسافرين وتسيير رحلات خاصة لعودتهم الى البلاد.

حنان بوشهري

وعلى صعيد آخر كشفت الوزيرة بوشهري عن انتهاء أعمال لجنة التحقيق في حادث «المنطاد» التابع لوزارة الدفاع ورفع تقريرها الى الادارة العامة للطيران المدني.

ولفتت الى أن التحقيق استغرق ما يقارب الستة نظرا للتفاصيل الفنية الدقيقة التي وجب التحقيق بها مشيرة الى أن الملف أحيل الى النيابة العامة.

وكانت الإدارة العامة للطيران المدني وجهت في 25 أغسطس الماضي انذارا اخيرا ونهائيا الى «الخطوط الوطنية» بتعديل أوضاعها قبل تاريخ 5 سبتمبر الحالي بشأن حالات تأخير وإلغاء رحلاتها.

وأعلنت «الطيران المدني» أمس أنها تعاملت مع أكثر من 1500 مسافر ممن ألغيت رحلاتهم على شركة طيران الخطوط الوطنية منذ 26 أغسطس الماضي وذلك في كل من مدن اسطنبول وبيروت وملقا واثينا وباكو وسراييفو وتبليسي وطرابزون.

من جهتها أهابت وزارة الخارجية الكويتية السبت الماضي بالمواطنين الكويتيين الذين يحملون تذاكر سفر على الخطوط الوطنية وموجودين حاليا في بيروت واسطنبول وتبليسي وباكو وسراييفو وملقا وأثينا ضرورة التواصل مع السفارة وقنصليات دولة الكويت لترتيب رحلات عودتهم الى ارض الوطن.

وخصصت «الخارجية» ارقام هواتف الطوارئ التالية لتلقي اتصالات المواطنين لتسهيل عودتهم الى البلاد بأسرع وقت ممكن.

وزير العدل أصدر قراراً بإنشاء اللجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الإنساني

أصدر وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتي المستشار الدكتور فهد العفاسي أمس قرارا وزاريا بإنشاء اللجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الإنساني برئاسة وزير العدل.

وقالت وزارة العدل في بيان صحافي إن القرار نص على أن تختص اللجنة بدراسة التشريعات الوطنية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والأحكام القضائية ذات الصلة في ضوء الالتزامات المنبثقة عن اتفاقيات جنيف 1949 والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها لعام 1977 وغير ذلك من أدوات القانون الإنساني و مواثيقه.

وأضافت أن القرار نص كذلك على أن للجنة إبداء الرأي للجهات المعنية وتعزيز تنفيذ أحكام القانون الدولي الإنساني في البلاد والتنسيق مع الجهات ذات الصلة في الأمور المتعلقة بالتنفيذ على المستوى الوطني.

وذكرت أن للجنة تقديم التوصيات والمقترحات والمشورة إلى الأجهزة والمؤسسات الوطنية المعنية حول الأمور المتعلقة بتنفيذ القانون الدولي الإنساني.

فهد العفاسي

وأوضحت أن على اللجنة التنسيق فيما بينها في المسائل المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني ووضع الخطط والبرامج التدريبية والتعريفية وتنظيم الندوات المتخصصة الكفيلة بنشر وتنمية الوعي بالقانون الدولي الإنساني.

وأشارت الى أن اللجنة تضم ممثل عن وزارة العدل ومدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وممثلين عن إدارة الفتوى والتشريع ووزارات الدفاع والخارجية والداخلية والاعلام والصحة والتربية وممثل عن كلية الحقوق بجامعة الكويت وجمعية الهلال الأحمر الكويتي.

وأفادت بأن اللجنة التي سيكون مقرها وأمانتها بمبنى معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية سيلحق بها أمانة عامة برئاسة أمين عام وعدد من المتخصصين يختارهم رئيس اللجنة ويعاونهم عدد من الاداريين والفنيين يستعان بهم بطريق الندب من داخل الوزارة أو خارجها.

وأوضحت انه يجوز للجنة المشاركة في الندوات والمؤتمرات المحلية والاقليمية والدولية المتعلقة بعملها اضافة الى التعاون مع اللجان الإقليمية والدولية المماثلة وذلك بعد أخذ موافقة الجهات المعنية.

وبينت أن القرار نص على أن تعد الأمانة تقريرا سنويا يعرض على اللجنة متضمنا ما أنجزته اللجنة من أعمال ودراسات وحالة تطبيق القانون الدولي الإنساني في الكويت والتوصيات والمقترحات في سبيل تعزيز أحكام هذا القانون.

خلال ترؤسه اجتماع اللجنة التنسيقية العليا

المنفوحي: توحيد نسب البناء داخل مدينة الكويت مقابل رسوم لتحسين الخدمات والبنية التحتية

أكد مدير عام البلدية المهندس أحمد المنفوحي على تشجيع النمو الإقتصادي والعمراني وتحسين البيئة العمرانية داخل مدينة الكويت وتطبيق مبدأ العدالة بين ملاك العقارات ضمنها ، جاء ذلك خلال ترؤسه إجتماع اللجنة التنسيقية العليا صباح أمس ، والذي أشار فيه إلى موافقة اللجنة التنسيقية العليا على توحيد نسب البناء التجاري داخل المدينة فضلا عن وضع نظام خاص للنسب الإضافية حيث ستكون مقابل رسوم للدولة يتم من خلالها تنفيذ خدمات ومرافق إضافية وتحسن شبكة الطرق إلى جانب توفير مواقف للسيارات وتكليف إدارة المخطط الهيكلي للتنسيق مع وزارات الخدمات ومستشار المخطط الهيكلي الرابع لإعداد اللائحة تمهيدا لرفعها للمجلس البلدي.وأشار المنفوحي إلى انه سوف يتم ترخيص التشويهات إلكترونيا ورصد موقعها ومساحتها عبر GIS ، الأقمار الصناعية والصور الجوية وإتخاذ كافة الإجراءات إتجاه التشويهات المخالفة والغير مرخصة بهدف الحد من التعديات على أملاك الدولة .وشدد المنفوحي على الأجهزة الرقابية بتكثيف الكشف الميداني لرصد مخالفات البناء وإتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحق أصحاب العقارات المخالفة ، مشيدا بدور لجنة مخالفات البناء بعد حصول البلدية على أحكام لصالحها بإزالة هذه المخالفات ، مؤكدا على متابعة هذه الأحكام وتنفيذها.وأشار المنفوحي إلى زيادة إيراد الربع الأول من السنة المالية الحالية بحدود نسبة 40% عن نفس الفترة من السنة المالية السابقة.وإختتم المنفوحي الإجتماع مشيرا إلى أن نسبة إنجاز الردود على أسئلة السادة أعضاء مجلس الأمة 97% ونسبة الردود على إقتراحاتهم 98%.

أحمد المنفوحي

- ترخيص التشويهات إلكترونيا ومتابعتها عبر الأقمار الصناعية بهدف الحد من التعديات
- زيادة إيرادات البلدية 40% خلال الربع الأول عن نفس الفترة من السنة الماضية

«عاصمة البلدي» توافق على تخصيص موقع لمركز الدفاع المدني بـ «الري»

جانب من اجتماع اللجنة

وافقت لجنة محافظة العاصمة في المجلس البلدي الكويتي أمس على طلب وزارة الداخلية الكويتية تخصيص موقع لمركز الدفاع المدني بمنطقة الري.

وقال رئيس اللجنة الدكتور حسن كمال في تصريح للصحافيين إن اللجنة وافقت أيضا على عقد ورشة عمل خاصة في مبادرة تشغيل مشروع المرافق الصحية العامة التي تختص بمواقف السيارات والخدمات العامة.

وأضاف كمال أن اللجنة وافقت كذلك على إلزام شاحنات نقل الأنقاض والرمال بتركيب نظام التتبع كما وافقت على انشاء حارة تخزينية في شارع "دمشق".

وذكر أن اللجنة أعادت الى الجهاز التنفيذي في البلدية عدة مواضيع منها ترخيص مظلات مؤقتة للساحات المرخصة للمطاعم وإلزام مصنع الخرسانة بالتحقق من وجود رخصة بناء صالحة وصادرة من بلدية الكويت.

وأشار إلى أن اللجنة وافقت أيضا على طلب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تغيير تخصيص المساحة المخصصة للمكتبة العامة بمبنى الخدمات في مركز منطقة العديلية وإعادة تخصيصها لتكون تابعة لجمعية العديلية التعاونية.وبين أن اللجنة أجلت إغلاق ساحة لعرض بيع الحيوانات الأليفة والطيور في سوق الطيور بمنطقة الري.

القوى العاملة تضبط 13 بائعاً متجولاً

المخالفين بعد طبطبهم

ضمن الحملات التفتيشية التي يقوم بها فريق التفتيش التابع للهيئة العامة للقوى العاملة أفادت المتحدث الرسمي بإسم الهيئة العامة للقوى العاملة ومدير إدارة العلاقات العامة والإعلام أسيل المزيد بأن فريق التفتيش التابع لقطاع حماية القوى العاملة قام بضبط عدد 13 بائع متجول في محافظة الأحمدي (منطقة جابر العلي - منطقة الرقة - منطقة فهد الأحمد - منطقة الصباحية) يتواجدون أمام المدارس وبين المناطق السكنية وغير مرخص لهم بذلك مما يخالف قانون العمل رقم 2010/6 م.

لذا تدعو الهيئة أصحاب الأعمال والعمال على الإلتزام بتطبيق أحكام قانون العمل بالقطاع الأهلي والقرارات الوزارية المنفذة له.

«نزاهة» تتلقى طلباً من «الوزراء» للاستماع لرئيس «كاسكو» حول الضغوط التي ذكرها عن مجلس الإدارة

هيئة مكافحة الفساد

أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" تلقيها طلبا من مجلس الوزراء للاستماع لرئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران "كاسكو" الكابتن عادل البرجس حول وجود ضغوط وتهديدات تمارس ضد مجلس إدارة الشركة.وقالت "نزاهة" في بيان صحافي أمس إن طلب الاستماع يتعلق فيما ذكره البرجس في المؤتمر الصحافي الذي عقده أخيرا حول الضغوط والتهديدات التي تمارس ضد مجلس ادارة الشركة للعدول عن البلاغ المقدم إلى النيابة العامة عن وجود شبهة فساد مالي لدى الشركة.

«الزراعة»: رفع الحظر عن استيراد جميع أنواع الفصيلة الخيلية من ألمانيا

أعلنت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية أمس رفع الحظر عن استيراد جميع أنواع الفصيلة الخيلية من جمهورية ألمانيا وذلك بسبب خلوها من مرض الرعام "Glanders".

وأكدت الهيئة في بيان تلقته وكالة الانباء الكويتية "كونا" على ضرورة ان تخضع جميع الارساليات حسب نوعها للشروط والضوابط التي تصدرها إدارة الصحة الحيوانية بالهيئة وفق لإجراءات المنظمة العالمية للصحة الحيوانية "OIE" والاجراء المنصوص عليها من لائحة الحجر البيطري بالكويت ودول مجلس التعاون الخليجي.

وأضافت الهيئة انه سوف يتم رفض الارساليات المصابة بأي من الامراض الوبائية والمعدية بعد فحص العينات بمختبر الهيئة وان يكلف المستورد بإعادة الطيور والحيوانات المصابة الى الجهة التي وصلت منها على نفقته الخاصة دون تحمل الهيئة أي مسئوليه.

«الداخلية»: سقوط ديكور إحدى الغرف بمديرية أمن حولي .. ولا إصابات

ذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية أمس الثلاثاء أنه بعد موعد انصراف موظفي قسم ادعاء مرور حولي في الساعة الثانية ظهرا سُمع صوت بالمبنى وبالكشف عن مصدر الصوت تبين أنه صادر من الدور الأول إثر سقوط الديكور الخاص بسقف إحدى الغرف.

وتؤكد الادارة أنه لم تحدث أي اصابات تذكر وتم فتح تحقيق من الجهات المختصة بالوزارة لمعرفة الخلل وسبب سقوطه والعمل على إصلاحه.